

التأثير المتبادل بين وضع الحساب الجاري و متغيرات كلية مختارة العراق حالة دراسية للمدة 2004-2019

Mutual Impact between Current Account status and selected Total Variables Iraq study status 2004-2019

dhuhaaak@gmail.com	جامعة النهري كلية اقتصاديات الاعمال	ضحى فائق محمود
dr.hajeer.ameen@nahrainuniv.edu.iq	جامعة النهري كلية اقتصاديات الاعمال	أ.د. هجير عدنان زكي أمين

المستخلص :

تتطوي مرونة التفاعل بين حركة المتغيرات الاقتصادية الكلية التي تؤثر وتتأثر بميزان المدفوعات، لاسيما حركة الحساب الجاري على تصور لمدى نضج التطور الاقتصادي و ما تفترضه النظرية من انطلاق لمدى واسع من الحركة الاقتصادية التي تتفاوت بدرجة تأثرها وتأثيرها حسب مستوى التطور الاقتصادي للاقتصاد بحيث يمكن الحكم على مرونة الجهاز الإنتاجي و حيوية علاقات التداخل الداخلي/الخارجي من خلال الإستجابة المفترضة لحركة المتغيرات الكلية ويمكن على هذا الأساس تقدير سلامة ورشاد القرار الاقتصادي المتخذ الذي يأخذ في الاعتبار الإنعكاسات التبادلية المطلوبة بين الحساب الجاري و المتغيرات الاقتصادية الكلية . وقد استنتج البحث صحة فرضيته في الاقتصاد العراقي، كون الخصائص البنوية للاقتصاد تعرقل تحقق الاستجابة التبادلية المطلوبة بين وضع الحساب الجاري و حركة المتغيرات الاقتصادية الكلية . ولأهمية هذا البحث في اعتناؤه بتحليل العلاقات المترابطة بين متغيرات الاقتصاد العراقي و وضع الحساب الجاري فيه مما يمثل منظورا اضافيا في تحليل مستوى التنمية و ما ينبغي على متخذ القرار الاقتصادي أن يضعه في الإعتبار عند تصوره لآثار القرار الاقتصادي المتخذ من حيث امكانية ، أو عدم إمكانية تحقق النتائج المرجوة من قراره . ويهدف هذا البحث بالإستناد الى الأدبيات النظرية في الإقتصاد الكلي و الدولي لمتابعة وتحليل علاقات التداخل الداخلي/الخارجي . و اتباع التحليل الوصفي و التقدير القياسي للعلاقات المتبادلة بين المتغيرات الاقتصادية الكلية المختارة و وضع الحساب الجاري.

الكلمات المفتاحية: ميزان المدفوعات، الحساب الجاري، الأختلال، المتغيرات الاقتصادية الكلية، العراق.

Abstract

The flexibility of interaction between the movement of macroeconomic variables that affect and are affected by the balance of payments, especially the movement of the current account, implies a perception of the maturity of economic development and what the theory assumes from the launch of a wide range of economic movement that varies in the degree of its influence according to the level of economic development and the vitality of the internal/external overlap relations through the assumed response to the movement of the macroeconomic variables. On this basis, it is possible to estimate the soundness and rationality of the economic decision taken that takes into account the required reciprocal repercussions between the current account and the macroeconomic variables. The research concluded the validity of its hypothesis in the Iraqi economy , that the economy's structural characteristics impede the achievement of the required reciprocal response between the current account situation and the movement of macroeconomic variables. The importance of this research in taking care of the analysis of the interrelationships between the Iraqi

economy and the current account situation is an additional perspective in the analysis of the level of development and what an economic decision maker should take into account in his perception is to exceed the economic decision taken in terms of possibility or inability to achieve the desired results of his decision

This research is based on theoretical literature in macroeconomics and inter nationally to follow up and analyze internal L external interference relationships and following descriptive analysis and standard assessment of the inter relationships between the selected macroeconomic variables and the current account situation.

Keywords: Balance of Payment, current account, Imbalance, Macroeconomic variable, Iraq

المقدمة :

يحثل الحساب الجاري اهمية تحليلية خاصة اذ يغلب ان يشكل هذا الحساب الجزء الاكبر في ميزان المدفوعات كونه يرتبط بالانتاج والدخل القومي الذي يمنح الصورة الإجمالية لإتجاه و مستوى التطور الإقتصادي . من جهة تحليلية أخرى تنطوي مرونة التفاعل بين حركة المتغيرات الاقتصادية الكلية التي تؤثر وتتأثر بميزان المدفوعات، لاسيما حركة الحساب الجاري على تصور لمدى نضج التطور الإقتصادي و ما تقترضه النظرية من انطلاق لمدى واسع من الحركة الاقتصادية التي تتفاوت بدرجة تأثرها وتأثيرها حسب مستوى التطور الاقتصادي للإقتصاد بحيث يمكن الحكم على مرونة الجهاز الإنتاجي و حيوية علاقات التداخل الداخلي/الخارجي من خلال الإستجابة المفترضة لحركة اسعار الصرف وعرض النقد و حركة الدخل والاحتياطات واسعار الفائدة في خضم هذا التأثير المتبادل بين ميزان المدفوعات و متغيرات الاقتصاد ، ويمكن على هذا الأساس تقدير سلامة ورشاد القرار الإقتصادي المتخذ الذي يأخذ في الاعتبار الإنعكاسات التبادلية المطلوبة بين الحساب الجاري و المتغيرات الاقتصادية الكلية .

اهمية البحث : تأتي أهمية هذا البحث من اعتناؤه بتحليل العلاقات المترابطة بين متغيرات الاقتصاد العراقي و وضع الحساب الجاري فيه مما يمثل منظورا اضافيا في تحليل مستوى التنمية و ما ينبغي على متخذ القرار الإقتصادي أن يضعه في الإعتبار عند تصوره لآثار القرار الاقتصادي المتخذ من حيث امكانية ، أو عدم إمكانية تحقق النتائج المرجوة من قراره.

مشكلة البحث: ما هي دلالة مرونة أو جمود العلاقات التبادلية بين وضع الحساب الجاري و المتغيرات الاقتصادية الكلية على توصيف مستوى التنمية ؟

هدف البحث: هدف هذا البحث الإستناد الى الأدبيات النظرية في الإقتصاد الكلي و الدولي لمتابعة وتحليل علاقات التداخل الداخلي/الخارجي . و اتباع التحليل الوصفي و التقدير القياسي للعلاقات المتبادلة بين المتغيرات الاقتصادية كلية مختارة و وضع الحساب الجاري .

فرضية البحث : استند هذا البحث الى فرضية مفادها ان الخصائص البنوية للإقتصاد تعرقل تحقق الاستجابة التبادلية المطلوبة بين وضع الحساب الجاري و حركة المتغيرات الاقتصادية الكلية .

المنهجية : إتبع البحث المنهج الاستقرائي بالانتقال من الوصف العام للظواهر قيد البحث باتباع اسلوب التحليل الوصفي في العرض النظري و الشواهد ذات الصلة ثم استقراء النتائج بالتطبيق على الاقتصاد العراقي باستخدام اسلوب القياس الاقتصادي.

الحيز المكاني و الزماني للبحث :

ركز البحث في الجانب التطبيقي على الاقتصاد العراقي خلال المدة بين عامي 2004 و 2019 .

المبحث الأول: المتغيرات الاقتصادية الكلية التي تؤثر و تتأثر بميزان المدفوعات والحساب الجاري

تشمل المتغيرات الاقتصادية الكلية التي تؤثر وتتأثر بميزان المدفوعات مدى واسع من الحركة الاقتصادية حيث تتفاوت بدرجة تأثرها وتأثيرها حسب مستوى التطور الاقتصادي للبلد. وعليه ان البحث يقتضي التعرف على ابرز واهم المتغيرات الاقتصادية التي يمكن ان تؤثر وتتأثر بوضع ميزان المدفوعات وخاصة حركة الحساب الجاري وتفيد النظرية الاقتصادية التي تبحث في التداخل الداخلي/الخارجي بالدور الحيوي الذي تمثله حركة اسعار الصرف وعرض النقد و حركة الدخل والاحتياطات واسعار الفائدة في خضم هذا التأثير المتبادل بين ميزان المدفوعات و متغيرات الاقتصاد الكلي حيث ان السياسات الاقتصادية الناجمة ينبغي ان تلاحظ هذه العلاقات اذا كانت في صدد ادارة العلاقة بين الاختلال في الاقتصاد الخارجي والاقتصاد المحلي .

نقصد باختلال الميزان لاغراض هذا المبحث، ذلك الاختلال المتسبب عن حركة الحساب الجاري من جهة و أثر المتغير في هذا الحساب من جهة أخرى، وقد دأبت الادبيات الاقتصادية على عرض آثار ونتائج الاختلال في الميزان بالتركيز على الحساب الجاري وخاصة الميزان التجاري فيه، لذلك سنتطرق الى الاختلال باعتبار المتغير المتسبب في وضع الحساب الجاري. و من المهم الاشارة هنا الى كون العلاقات المبينة بين المتغيرات الاقتصادية الكلية و بين وضع ميزان المدفوعات و الحساب الجاري هي علاقات متقابلة، بمعنى ان ما يحدث من أثر في احد المتغيرات على وضع الميزان، يسري بنفس الآلية و الحركة ولكن باتجاه معاكس من حيث أثر تغير المتغير الاقتصادي المعني على وضع الميزان. كما سيجري التركيز على حالة العجز كونها الحالة الاكثر شيوعا و اهمية ، كما ان الآلية التي تسري تتبع نفس المسار ولكن باتجاه معاكس.

يمكن توضيح التأثير المتبادل بين وضع ميزان المدفوعات واهم مكوناته (الحساب الجاري) على المتغيرات الاقتصادية الكلية من خلال استعراض هذا التأثير في حالتها العجز والفائض.

1- اسعار الصرف: ان عرض الصرف الاجنبي الذي يستمد مصدره من المعاملات في ميزان المدفوعات سواء الجارية او الرأسمالية، يظهر في الجانب الدائن لميزان المدفوعات كونه يمثل طلب غير المقيمين على العملة الوطنية، كما أن الطلب على العملة الاجنبية انما يمثل في المقابل عرض العملة الوطنية الذي يستمد مصدره من مختلف المعاملات التي تظهر في الجانب المدين، ومن الناحية النظرية تعمل سوق الصرف الحرة على توازن ميزان المدفوعات حيث ان حرية حركة سعر الصرف تعمل على تحقيق توازن ميزان المدفوعات دون الحاجة للاحتفاظ بارصدرة دولية بشكل تلقائي.

وهنا تختلف استجابة المتغيرات الاقتصادية حسب اختلاف نظام سعر الصرف المتبع، كما سيرد توضيحه لاحقا (أمين، 2008: 206).

قدر تعلق الامر بالحساب الجاري الذي يمثل المكون الاساسي و الاهم لميزان المدفوعات فإن العجز فيه يعني زيادة المعروض النقدي من العملة الوطنية على المطلوب منها في سوق الصرف الاجنبي، كون ان الحساب الجاري يشتمل على الميزان التجاري للسلع المصدرة والمستوردة و ميزان الخدمات ودخل الاستثمار والتحويلات وبالتالي فإن اي معاملة في هذا الحساب تؤدي الى زيادة في الدفع من قبل الدولة المعنية مما يرجح ان يحدث عجزا في ميزان المدفوعات. اذا افترضنا عدم تغير وضع الحساب الرأسمالي. (الدليمي، 2011 : 24)

ويختلف الاثر على سعر الصرف باختلاف نظام سعر الصرف المتبع اذا ما كان نظام سعر الصرف الثابت او نظام سعر الصرف المرن. ان اتباع الدولة لنظام يسمح بحرية سعر الصرف يفسح المجال امام متغير سعر الصرف للتأثير مباشرة في وضع الميزان اما في حالة اتباع نظام سعر صرف الثابت ففي هذه الحالة يحدث التأثير الاقتصادي في وضع الميزان من خلال وسائل اخرى وهي (حركة الدخل وسعر الفائدة والاسعار المحلية). سنتطرق فيما يلي الى اثر العجز على سعر الصرف في نظامي سعر الصرف.

أ- الاثر في حالة نظام سعر الصرف الثابت:

في حالة اتباع هذا النظام لا يكون هناك اثر مباشر للعجز على سعر الصرف وفي هذه الحالة تظهر تأثيرات العجز على المتغيرات الاقتصادية الاخرى وهي:

1.1. **سعر الفائدة** : يعد سعر الفائدة دالة لكمية النقود وبالتالي فإن زيادة عرض النقود تؤدي الى انخفاض سعر الفائدة والعكس صحيح. فعند حدوث عجز في الميزان، فذلك يؤدي الى انخفاض عرض النقد داخليا وارتفاع اسعار الفائدة، مما سيدفع الى تحديد انتقال رؤوس الاموال الى الخارج لارتفاع نسبة العوائد المتأتية من سعر الفائدة في الداخل مقارنة بالعوائد على الاستثمار الخارجي، ومن جهة اخرى ان ارتفاع اسعار الفائدة سيؤدي الى جذب رؤوس الاموال الاجنبية الى داخل الدولة الامر الذي يترك أثراً ايجابياً على ميزان المدفوعات.

2. **تغيرات الدخل القومي**: بدءاً من حالة العجز، وبالنظر للتغيرات التي حدثت في اسعار الفائدة واتجاهها للارتفاع فإن هذا سيدفع الى انخفاض الطلب الاستثماري في بلد (العجز) وانخفاض الدخل والاستخدام (يقابل ذلك ارتفاع الطلب الاستثماري لدى الشريك او الشركاء التجاريين). وسيؤدي هذا في مرحلة لاحقة الى زيادة الطلب الكلي على صادرات بلد العجز بقدر يحدده الميل الحدي للاستيراد منها لدى الشركاء التجاريين، من جهة اخرى سيؤدي انخفاض الدخل في بلد العجز الى انخفاض الاستهلاك وما يترتب عليه من انخفاضات متتالية في الدخل عبر اثر مضاعف الدخل والاستثمار وهذا يؤدي في مرحلة لاحقة الى انخفاض الاستيرادات وتحسين وضع الحساب الجاري. كما يشار هنا الى ان زيادة الدخل لدى الشركاء التجاريين سيؤدي بدوره الى تقليص العجز في بلد العجز بمقدار يحدده الميل الحدي للاستيراد منها.

ب- **الاثر في حالة نظام سعر الصرف المرن** : في هذه الحالة ينصب اثر وضع ميزان المدفوعات بشكل مباشر على سعر الصرف كون ان النظام يسمح بتغير هذا السعر. ففي حالة وجود عجز في الميزان (ونحن نفترض هنا ان هذا العجز مصدره الحساب الجاري وخاصة الميزان التجاري فيه)، ستصبح التزامات الدولة اكبر من حقوقها تجاه العالم الخارجي وسيصبح الطلب على العملة المحلية اقل من عرض العملة المحلية في سوق الصرف الاجنبي الامر الذي يترتب عليه انخفاض قيمة العملة تجاه العملات الاخرى. ومما يذكر هنا ان هذه الالية تفترض زوال او انخفاض العجز في مرحلة لاحقة نتيجة لما يحدث من تغير في اسعار الصادرات التي تصبح ارخص نسبياً بنظر المستورد الاجنبي فيزداد حجمها في الوقت الذي تبدو اسعار الاستيرادات مرتفعة بنظر المستورد المحلي فينخفض الطلب عليها. الا ان مدى تحقق هذا الاثر يعتمد على الفرق بين مرونة الطلب الاجنبي على الصادرات المحلية ومرونة الطلب المحلي على الصادرات الاجنبية (شرط المرونات).

2- **عرض النقد** : بموجب النظرية التقليدية، فان وجود عجز في الميزان سواء كان سببه عجز في (الحساب الجاري، او في حساب رأس المال) فإنه يؤدي الى خروج الذهب النقدي والعملات الاجنبية والتي تعتبر جزء من عرض النقد، وذلك يؤدي الى انخفاض عرض النقد والذي بدوره سيؤدي الى انخفاض المستوى العام للاسعار وذلك على وفق النظرية الكمية للنقود¹.

وعليه ستخفيض الاسعار المحلية اذا افترضنا مرونة حركة الاسعار والاجور وتصبح اسعار الصادرات ارخص بنظر المستورد الاجنبي فيزداد حجم الصادرات، وتصبح اسعار الواردات اعلى بنظر المستورد المحلي فينخفض حجم الواردات . (، حشيش، شهاب، 2005:206). الا ان الاثر النهائي على وضع الميزان يحكمه ايضا شرط المرونات لكل من السلع المستوردة والمصدرة فينخفض حجم الواردات. (منصور، عطية، 2010:366-367)

و بالمثل فإن انخفاض عرض النقد، سواء كان استجابة لوضع الميزان أو بفعل تبني السلطة النقدية اتجاها انكماشياً، فان ذلك سيؤدي الى ارتفاع اسعار الفائدة من جهة و بالتالي تشجيع وزيادة الايداعات المحلية و شراء الأصول المالية المقومة بالعملة الوطنية

¹ MV*=PQ*

MV*=كمية النقود

PQ*=المستوى العام للاسعار

ومن جهة اخرى اذا افترضنا مرونة الاسعار ومرونة الجهاز الانتاجي تتخفف الواردات بسبب الانخفاض النسبي في اسعار السلع المحلية بالمقارنة مع المستوردة نتيجة لانخفاض عرض النقد و يتحرك الجهاز الانتاجي نحو السلع المعدة للتصدير .
 أما الرؤية النقدية الحديثة لميزان المدفوعات فتري ان الاختلال في الميزان هو ظاهرة نقدية وليست ظاهرة حقيقية اي ان الاختلال فيه هو اختلال في سوق النقد في الاقتصاد الوطني اي انهم ينظرون الى العلاقة بين عرض النقد والطلب عليه لانها هي التي تحدد انعكاس العلاقات بين التوازن الداخلي والخارجي. (مجيد، 2009: 80-81) ان الاساس الذي يقوم عليه هذا المدخل للنظر الى ميزان المدفوعات بكونه ظاهرة نقدية لا حقيقية ، وان الاختلال الذي يحدث لميزان المدفوعات هو اختلال رصيد وليس اختلال تدفق . وعلى هذا الاساس يتضمن ميزان المدفوعات حدوث تكيف بين الارصدة الفعلية والارصدة المرغوبه من النقود، كما ان المدخل النقدي الحديث لميزان المدفوعات مماثل مع مدخل الاستيعاب الا انه يكون اكثر تفسيراً واكثر توسعاً وذلك لان مدخل الاستيعاب يقتصر على الحساب الجاري فقط. (مجيد، 2009: 80-81)
 وان هذا التوسع لميزان المدفوعات لا يعبر عن العرض والطلب للسلع والخدمات ولكن بصيغة العرض والطلب على النقود المحلية للبلد المعني.

لذلك فأن المدخل النقدي يركز على العلاقة القائمة بين اختلال سوق النقد داخل الاقتصاد الوطني واختلال السوق المحلية للسلع التي تدخل في ضمن التبادل التجاري (السلع التجارية).

فعلى افتراض ان السوق المحلية غير التجارية في حالة توازن فأن اختلال سوق النقد بين الطلب على النقود والمعروض منها سيؤدي الى اختلال في السوق المحلية للسلع التجارية، لان فائض الطلب على النقود يعني لدى الافراد الرغبة في الاحتفاظ بالنقود ، هذا سيؤدي الى تقليل الانفاق وبالتالي انخفاض مستوى الطلب على السلع التجارية فيتولد فائض في عرض السلع، في حين يولد الفائض في عرض النقود الى انخفاض الرغبة لدى الجمهور بالاحتفاظ بالنقود، وبالتالي زيادة الانفاق، سيؤدي الى زيادة الطلب على السلع التجارية . وبما ان هذه السلع تدخل في نطاق التبادل الدولي لذلك فهي لديها حلقة ربط بين هذه الاختلالات النقدية و ميزان المدفوعات او بشكل اخر زيادة او نقصان الاحتياطيات المالية الدولية . (العميد، 6-9)

3- الاسعار المحلية: ترتبط هذه الالية تاريخياً بقاعدة الذهب الدولية من حيث اثر خروج ودخول الذهب بسبب وضع ميزان المدفوعات على تغيرات الاسعار المحلية، الا ان محتوى هذه الالية يضل سارياً حتلى في غياب قاعدة الذهب من حيث تأثير وضع ميزان المدفوعات على عرض النقد وتشترط هذه الالية مرونة حركة الاسعار المحلية والاجور للاستجابة لما يحدث من تغيرات في عرض النقد ناجمة عن حالة العجز والفائض في ميزان المدفوعات.

ففي حالة وجود عجز في ميزان المدفوعات سواء كان سببه عجز في (الحساب الجاري، او في حساب رأس المال) فإنه يؤدي الى خروج الذهب النقدي والعملات الاجنبية والتي تعتبر جزء من عرض النقد، وذلك يؤدي الى انخفاض عرض النقد والذي بدوره سيؤدي الى انخفاض المستوى العام للاسعار وذلك على وفق النظرية الكمية للنقود.

وعليه ستخفف الاسعار المحلية اذا افترضنا مرونة حركة الاسعار والاجور وتصبح اسعار الصادرات اخص بنظر المستورد الاجنبي فيزداد حجم الصادرات، وتصبح اسعار الواردات اعلى بنظر المستورد المحلي فينخفض حجم الواردات (حشيش، شهاب، 2005 : 206). الا ان الاثر النهائي على وضع الميزان يحكمه ايضا شرط المرونات لكل من السلع المستوردة والمصدرة فينخفض حجم الواردات. (منصور، عطية، 2010 : 366-367)

و بالمثل فإن انخفاض عرض النقد، سواء كان استجابة لوضع الميزان أو بفعل تبني السلطة النقدية اتجاها انكماشياً، فان ذلك سيؤدي الى ارتفاع اسعار الفائدة من جهة و بالتالي تشجيع وزيادة الايداعات المحلية و شراء الأصول المالية المقومة بالعملة الوطنية، ومن جهة اخرى اذا افترضنا مرونة الاسعار ومرونة الجهاز الانتاجي تتخفف الواردات بسبب الانخفاض النسبي في اسعار السلع المحلية بالمقارنة مع المستوردة نتيجة لانخفاض عرض النقد، و بالتالي يتحرك الجهاز الانتاجي نحو السلع المعدة للتصدير .

4-الدخل: استنادا الى النظرية الكينزية يؤثر الاختلال في ميزان المدفوعات على حركة الدخل حيث كان التحليل الكلاسيكي يتجاهل حركة الدخل من حيث تأثيرها على وضع الميزان، اما التحليل الكينزي فقد اولى لتغيرات الدخل اهمية كبيرة في التأثير على وضع الميزان والتأثر فيه، وذلك من خلال مضاعف التجارة الخارجية الذي يمثل عدد المرات التي يتغير بها الدخل نتيجة لحدوث تغيير في احد مكونات التجارة الخارجية (الصادرات والواردات)، وتعتمد هذه الالية على الميل الحدي للاستيراد الذي يبين مقدار تغير الاستيراد منسوبا الى تغير الدخل بوحدة واحدة ، وعادة ما يتم تحليل العلاقة بين الدخل وميزان المدفوعات من خلال افتراض ثبات المتغيرات الاقتصادية الاخرى .

وتشير هذه العلاقة الى ان حالة العجز في ميزان المدفوعات بسبب زيادة الاستيرادات او انخفاض الصادرات او كليهما تؤدي الى انخفاض الدخل بمقدار يحدده المضاعف وهذا سيؤدي الى انخفاض مستوى الاستخدام ومن ثم تتخفص الاجور والدخول الموزعة، حيث يترتب على انخفاض الدخل انخفاض الطلب على السلع والخدمات بنسبة كبيرة، وهذا سيؤدي الى تقليص الواردات والتأثير في وضع الميزان. (الكرم، 2017:36).

ويلعب المضاعف دورا حاسما في نقل اثر العجز الحاصل في ميزان المدفوعات الى الاقتصاد ككل فمن خلال عمل صيغة المضاعف يؤدي اي تغيير في الصادرات او الاستيرادات في الزيادة او النقصان الى تغير المضاعف في الدخل. (معروف، 2006:271) . من جهة اخرى تؤدي زيادة الدخل (بسبب زيادة الانفاق الحكومي مثلا) الى احداث عجز في الحساب الجاري (او زيادة العجز) عبر آلية المضاعف و من خلال الميل الحدي للاستيراد فتزداد الواردات من الشركاء التجاريين، ولذلك غالبا ما تقضي السياسة المالية التوسعية الى تزايد العجز في الحساب الجاري.

أما بموجب المدخل الحديث (مدخل الامتصاص/الاستيعاب) فيعرف ميزان المدفوعات على انه الفرق بين المتحصلات الكلية للمقيمين في بلد ما وبين المدفوعات الكلية (الانفاق الكلي) لهؤلاء المقيمين، أي أنه الفرق بين الدخل القومي والانفاق الكلي لاقتصاد دولة معينة، وان اختلال ميزان المدفوعات يبين الفرق بين ما ينتجه المجتمع وما يستوعبه من هذا الانتاج، و ان الاختلال في ميزان المدفوعات ينشأ بسبب الفرق بين الانفاق الكلي والدخل الكلي لذلك فأن هذا المدخل يركز على ان الاختلالات في الحساب الجاري يمكن ان تعتبر فرقا بين الناتج المحلي والانفاق المحلي (الاستيعاب) . (لخضر، 2016-2017: 67-68).

5-اسعار الفائدة: سعر الفائدة هو متغير نقدي يؤثر على عرض وطلب النقود. فأن ارتفاع الطلب على النقود و /أو ارتفاع عرض النقد، يؤدي الى ارتفاع سعر الفائدة الذي يمثل بدوره متغير فعال يؤثر على الادخار والاستثمار.اذ ان ارتفاع اسعار الفائدة يؤثر على قرارات الادخار والاستثمار التي تسهم بدورها بشكل فعال في التأثير على النمو الاقتصادي والمشاريع الاستثمارية، والانتاج والدخول (منصور، عطية، 2009: 371).

يؤثر العجز على سعر الفائدة من خلال تأثيره على عرض النقد حيث لاحظنا ان حالة العجز يصاحبها انخفاض في عرض النقد بسبب التدفق الخارج من العملات الاجنبية لتغطية ذلك العجز وهذا بدوره يؤدي وبالتالي الى ارتفاع اسعار الفائدة علما ان هذا الارتفاع سيلعب دورا هو الاخر في التأثير بالمتغيرات الاقتصادية الاخرى مثل حركة الدخل نتيجة لقرارات المدخرين والمستثمرين وهذا بدوره سيفضي بالنتيجة الى التقليل من حالة العجز الالي كون ان رفع سعر الفائدة سيؤدي الى تحديد خروج رؤوس الاموال المحلية من جهة وجذب رؤوس الاموال الاجنبية الى الداخل لشراء الاصول المحلية وادونات الخزانه من جهة اخرى (العبيدي، 2004:16). ان ارتفاع اسعار الفائدة سيطلق حركة المتغيرات الاقتصادية باتجاه انكماشه بالاقتصاد سواء كان في حركة الدخل اذ ستتاثر قرارات المستثمرين ومن جهة اخرى سيرتفع الادخار وكلا الامرين سيؤديان الى انخفاض الطلب الكلي، وسيؤثر تضافر حركة هذه المتغيرات الى انخفاض الاسعار المحلية من جهة والى انخفاض الاستيراد من جهة اخرى وتؤدي حالة الانكماش في الاقتصاد الى اطلاق دورة معاكسة الى تحسين وضع ميزان المدفوعات بسبب انخفاض الاستيرادات وزيادة الصادرات (منصور ، عطية، 2009 : 371) .

6- الاحتياطات الدولية: وهي الاصول الخارجية التي تكون تحت تصرف السلطات النقدية وتستخدم اما لتمويل عجز ميزان المدفوعات او من اجل التدخل في سوق الصرف للتأثير على سعر صرف العملة، وتمثل الاصول الاحتياطية ما يتوفر للسلطة النقدية من حقوق على غير المقيمين ويشترط فيها ان تكون تحت تصرف السلطات النقدية وخاضعة لسيطرتها، وتشمل الاصول الاحتياطية (الذهب النقدي والعملات الاحتياطية، حقوق السحب الخاصة، وضع الاحتياطي في صندوق النقد الدولي، واصول احتياطية اخرى). (صندوق النقد الدولي، 2013: 3)

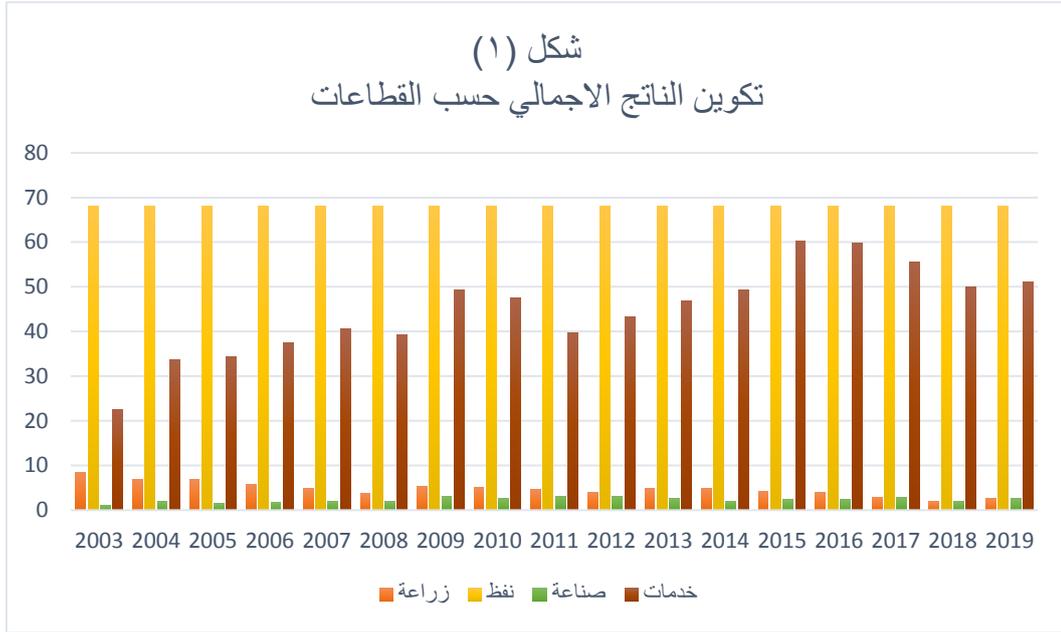
وتشير العلاقة الى ان حالة العجز ايا كان مصدره (الحساب الجاري، حساب رأس المال) له تأثيره على الاحتياطات الخارجية، ففي حالة العجز تقوم الدولة اما بتخفيض اصولها الاجنبية قصيرة الاجل التي تملكها، او زيادة التزاماتها عن طريق بيع اصولها الوطنية قصيرة الاجل، او ان الدولة تقوم بتصدير الذهب او الدفع بالعملات الاجنبية الى الخارج للحصول على تدفقات نقدية داخلية، او انها تلجأ للاقتراض من صندوق النقد الدولي لسد هذا العجز.

المبحث الثاني: مقارنة وصفية و قياسية لتبادل الأثر بين وضع الحساب الجاري و متغيرات كلية مختارة في لاقتصاد العراقي للمدة 2003-2019

تعقبنا في الجانب النظري من البحث، منطق النظرية الاقتصادية الذي حدد مسار تبادل العلاقات بين وضع ميزان المدفوعات - و تحديدا الحساب الجاري - من جهة و بين المتغيرات الاقتصادية الكلية، حيث لاحظنا ان المتغيرات الاساسية تمثلت في حركة الدخل و حركة الاسعار المحلية و عرض النقد و أسعار الفائدة و سعر الصرف، و على هذا الاساس نحاول في ما يلي تعقب العلاقة بين وضع الحساب الجاري و هذه المتغيرات للخروج باستنتاج عام حول مدى مرونة استجابة الحساب الجاري لحركة المتغيرات المختارة و بالعكس أي مرونة استجابة المتغيرات المختارة لوضع الحساب الجاري، الأمر الذي سيتيح تقدير مرونة الاقتصاد المحلي ازاء علاقات التبادل الداخلي/ الخارجي، فيما سنترك للمقاربة القياسية توضيح علاقة التأثير بأخذ هذه المتغيرات مجتمعة بالنظر لتشابك العلاقات بينها، و هذا التحليل يفضي بالنتيجة الى تكوين تصور عن مستوى التنمية الاقتصادية، ذلك ان الاقتصاد الناضج تنمويا" هو الاقتصاد الذي تظهر فيه استجابة عالية بين متغيراته المحلية و وضع ميزان المدفوعات، على عكس الاقتصاد الأقل نضجا في مسار التنمية الذي تظهر فيه استجابة ضعيفة بين أوضاع التبادل الداخلي / الخارجي.

1- شواهد أساسية:-

قدر تعلق الأمر بالاقتصاد العراقي هناك حقائق أساسية في بنية الاقتصاد العراقي انعكست على علاقات تداخل الاقتصاد المحلي مع الاقتصاد الخارجي، وهذه العلاقات انتجت ما يعرف بالابعاد الدولية للبنية الاقتصادية المحلية، و هذه بدورها تساعد في تشخيص مدى استجابة (أو جمود) حركة المتغيرات الكلية لوضع الحساب الجاري و بالعكس أي استجابة وضع الحساب الجاري لحركة المتغيرات الكلية، و من المعروف ان بنية اي اقتصاد تتكون من مساهمة قطاعاته الانتاجية في تكوين الناتج المحلي، وفي الاقتصاد العراقي يتضافر أمران في تكوين الابعاد الدولية لخصائصه المحلية، الأول هو رعية الاقتصاد-كونه يعتمد على النفط_ و الثاني هو اخفاق مساعي التنمية على امتداد التاريخ الاقتصادي في استثمار هذا الربح لتغيير تركيبة كما نلاحظ في الشكل (1).



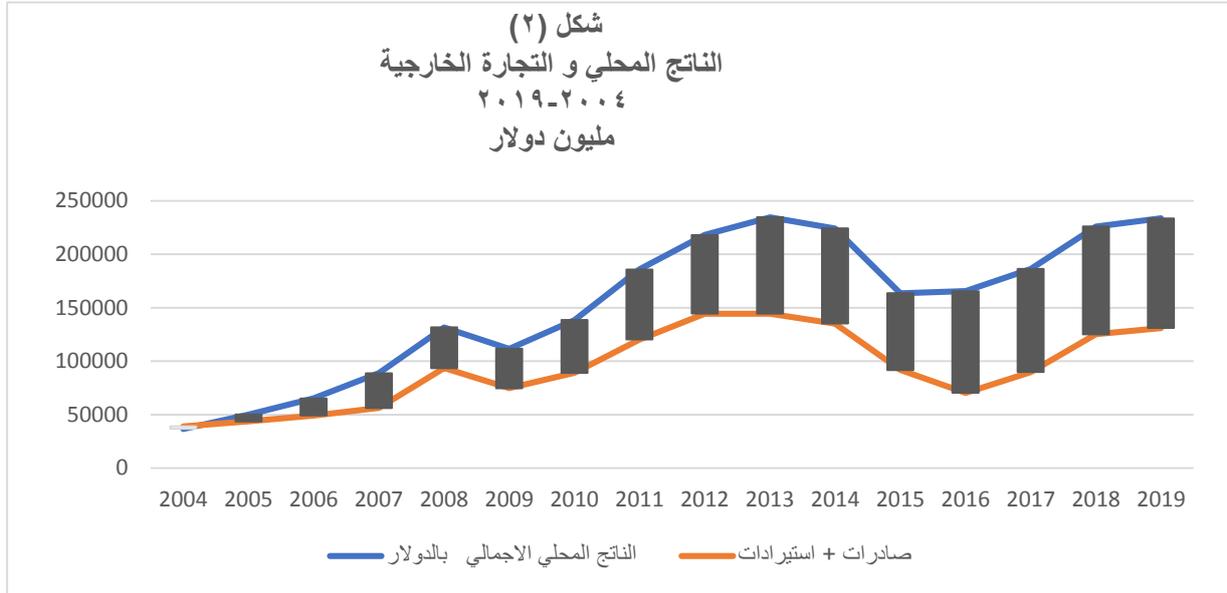
شكل(1) تكوين الناتج المحلي حسب القطاعات

تم اعداد الشكل بالاعتماد على احصاءات البنك المركزي العراقي/دائرة الاحصاء والابحاث/ قسم ميزان المدفوعات/الاحصاءات السنوية. <http://www.cbi.iq>

مساهمات القطاعات الانتاجية في تكوين الناتج بالشكل الذي يستدعيه المسار التنموي الصحيح كما نلاحظ من الشكل (1) ، اذ يلاحظ بوضوح ضعف مساهمة قطاعي الزراعة و الصناعة مقابل ارتفاع مساهمة قطاعي النفط و الخدمات . ان مثل هذه البنية الاقتصادية سترك أبعادها على هيكل التجارة الخارجية من جهة، و على طبيعة العلاقات بين متغيرات التجارة الخارجية (الاستيرادات و الصادرات) و المتغيرات الكلية في الاقتصاد المحلي .

وقدر تعلق الأمر بالتجارة الخارجية، فقد انعكست هذه البنية في الاتساع الكبير لما يشكله القطاع الخارجي من مجمل النشاط الاقتصادي، فالصادرات تقتصر على النفط و الناتج القومي يتحرك بموجب معطيات هذا القطاع حجما و سعرا" ، اما الاستيرادات فهي التي تلبي الطلب في الاقتصاد بسبب قصور الطاقات الانتاجية المحلية في الصناعة و الزراعة، ان هذا الملمح ينعكس بوضوح على ما تشكله التجارة من الناتج القومي، كما نلاحظ من الشكل(2) حيث نلاحظ ان الجزء المضلل من الناتج

لا يرتبط بالتجارة بشكل مباشر فيما يتشكل الجزء الأغلب من الناتج من التجارة والذي بلغ أكثر من 60%، علما انه حتى الجزء الذي لا يرتبط بالتجارة بشكل مباشر، فانه يمثل جزء من الكل العضوي في الاقتصاد و يرتبط بها بشكل غير مباشر و يعكس المحتوى الاستيرادي او التصديري للناتج المحلي .



شكل (2) الناتج المحلي والتجارة الخارجية للمدة 2019-2004

تم اعداد الشكل بالاعتماد على احصاءات البنك المركزي العراقي/دائرة الاحصاء والابحاث/ قسم ميزان المدفوعات/الاحصاءات السنوية. <http://www.cbi.iq>

أما فيما يتعلق بانعكاس هذه الخصائص على مرونة استجابة المتغيرات الكلية، فنشير الى ان منطق تبادل التأثير و التأثير يستدعي أن يكون الاقتصاد على مستوى من المرونة تسمح بانتقال الموارد بين قطاع السلع الداخلة في المتاجرة وقطاع السلع الاخرى، فضلا عن استجابة السياسة الاقتصادية لما يحدث من تغيير في وضع ميزان المدفوعات من حيث التوسع والانكماش بادوات السياسة المالية و النقدية، والاهم أن ترتبط نسبة معقولة من التغيرات التي تحدث في الميزان بتغيرات حقيقية (معنية بالاقتصاد نفسه) وليس بعوامل خارجية كارتفاع او انخفاض السلعة الاساسية الاولية المصدر (النفط)، بخلاف ذلك لن يسري منطق النظرية على أساس العلاقات الدالية التي تتضمنها. وهذا ماسنحاول تعقبه فيما يأتي.

2. مسار بعض المتغيرات الكلية بالعلاقة مع الحساب الجاري

بعد استعراض الاتجاهات العامة في الاقتصاد العراقي يمكن تأشير ملمح أساسي ومهم، وهو الاهمية النسبية التي يحتلها النفط في مجمل الحياة الاقتصادية، وان حصيلة هذا المورد تتحدد بموجب معطيات خارجية لارتباطه بالظروف الدولية لسوق النفط كما ان التغيرات في كمية الصادرات منه تتحدد هي الاخرى بالاتفاقات التي يلتزم بها العراق ضمن الاوبك، بمعنى آخر، وقدر تعلق الامر بالاقتصاد العراقي فان المتغير المتحرك الذي يرتبط بالمتغيرات الداخلية هو الاستيرادات بالدرجة الأساس الأمر الذي يجب وضعه في الاعتبار عند تعقب العلاقة بين صافي الحساب الجاري و المتغيرات الكلية.

أ. سعر الصرف: حيث ان نظام سعر الصرف المتبع في العراق هو نظام سعر الصرف الثابت مع تغيرات طفيفة على جانبي سعر التعادل، فضلا عن ان المدة التي شملتها الدراسة لم تشمل ماحدث من تغيير في سعر الصرف بعد 2020 و يلاحظ من الشكل (1) الارتباط بين التغير النسبي في المتغيرين علما ان معدل التغير في سعر الصرف الاجنبي كان بحدود -1.2% . وبلغ معامل الارتباط البسيط بينهما 13% - . أما العلاقة المباشرة بين صافي الحساب الجاري وسعر الصرف فقد جرى

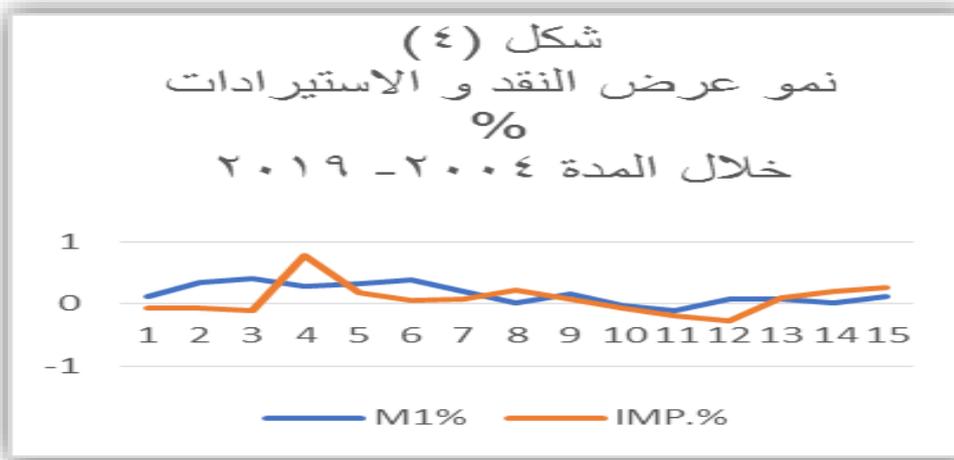
تقديرها بموجب انحدار خطي بسيط فظهر لدينا ان حركة سعر الصرف تقسر 16% من التغير في الحساب الجاري (R)
Square و بمعادلة انحدار بسيط .



شكل(3) تغير سعر الصرف و صافي الحساب الجاري

تم اعداد الشكل بالاستناد الى بيانات البنك المركزي العراقي/ دائرة الاحصاء والابحاث/قسم ميزان المدفوعات

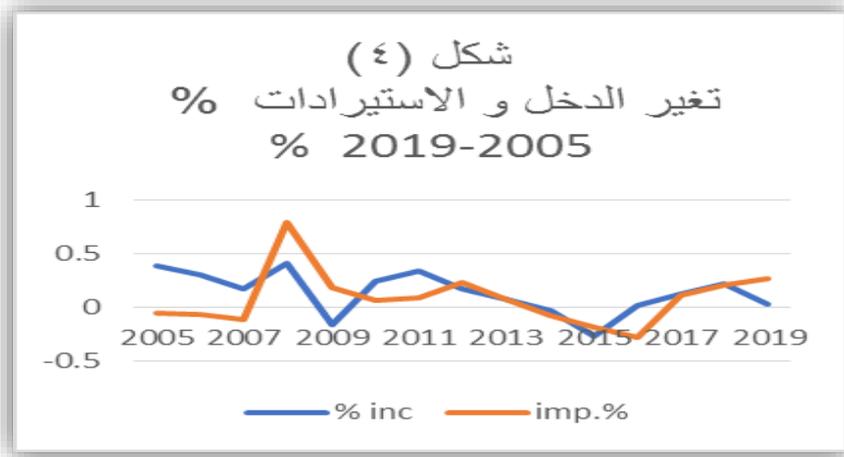
ب . عرض النقد :- كان عرض النقد قد نما في الاقتصاد العراقي بمتوسط سنوي بلغ 16 % خلال المدة 2019-2004 .
وقدر تعلق الامر بالحساب الجاري، من المفترض أن ينتج عن نمو عرض النقد زيادة الاستيرادات التي بلغ متوسط نموها السنوي 8%،
لما يشكله من ضغط على الاسعار المحلية و الطلب و حركة الائتمان و نلاحظ في الشكل مسار المتغيرين خلال المدة
ويلاحظ اتساق المسار في بعض السنوات و بمعامل ارتباط طردي بين نسب النمو بلغ 20%.



شكل (4) نمو عرض النقد والاستيرادات خلال المدة 2019-2004

تم اعداد الشكل بالاستناد الى بيانات البنك المركزي العراقي/ دائرة الاحصاء والابحاث/قسم ميزان المدفوعات

ج. **الدخل:** تؤثر حركة الدخل في الحساب الجاري من خلال العلاقة الدالية بين الدخل و الاستيرادات، حيث ان زيادة الدخل تتبعها زيادة الاستيرادات في اقتصاد يرتفع فيه الميل الحدي للاستيراد مثل الاقتصاد العراقي، وتتسم قطاعاته الانتاجية المحلية بضعف الاستجابة لتغيرات الدخل المتأتية في الغالب من ايرادات النفط و تغيرات اسعاره في بعض السنوات. و كان الدخل القومي للاقتصاد العراقي قد نما كمعدل خلال المدة المعنية بمتوسط سنوي بلغ 13%، فيما بلغ متوسط نمو الاستيرادات اكثر من 8% و باتساق نسبي بين المتغيرين كما نلاحظ من الشكل (3) و بمعامل ارتباط بينهما اقترب من 40%.



شكل (4) تغير الدخل والاستيرادات للمدة 2019-2004

تم اعداد الشكل بالاعتماد على بيانات البنك المركزي العراقي / دائرة الاحصاء والابحاث/ قسم ميزان المدفوعات

د. **أسعار الفائدة:** ترتبط حركة اسعار الفائدة باتجاهات السياسة النقدية نحو التوسع أو الإنكماش، كما ترتبط جاذبيتها الادخارية في الفرق بين سعر الفائدة على الدينار و أسعار الفائدة على العملات الأخرى . وقد تعلق الامر بالحساب الجاري يفترض كقاعدة انه كلما ارتفع سعر الفائدة على الايداعات ارتفعت مردودات فقرة الاستثمار في حساب الدخل (في الحساب الجاري) التي ترتبط بامتلاك المقيمين لأصول مالية خارجية ومدفوعاتهم التي ترتبط بخصوم تجاه غير المقيمين وبالمثل، امتلاك غير المقيمين لاصول مالية وطنية و مدفوعاتها التي ترتبط بخصوم تجاه المقيمين كما ان دخل الاستثمار يتكون من انواع الدخل التي تكون مستمدة من استثمارات الحافظة وغيرها من الاستثمارات الاخرى، و تشير المعالجة الاحصائية الى عدم وجود علاقة تذكر بين صافي وضع حساب الدخل وحركة سعر الفائدة اذ بلغ معامل الارتباط البسيط بينهما 0.0009% - و باتجاه عكسي² مع ملاحظة ان اسعار الفائدة اخذت هنا كمتغير منفرد على خلاف ما سيظهره الانموذج الاحصائي الذي اظهر وجود الاثر الايجابي بعد ادراجه بمعية المتغيرات الاخرى.

ذ. **الاسعار المحلية:** لكي يكون هناك تأثير متبادل بين حركة الاسعار المحلية ووضع الحساب الجاري يفترض أساسا أن يكون هناك مرونة في انتقال الموارد بين القطاعات المرتبطة بالتجارة الخارجية و القطاعات الاخرى، بمعنى ان ارتفاع الاسعار محليا تؤدي، كرد فعل أولي، الى زيادة الاستيرادات ثم تتجه الموارد لملاقاة الطلب المحلي على السلع المحلية، الا انه من غير المرجح الوصول الى علاقة كلية محددة بين معدل التضخم المحلي و صافي وضع الحساب الجاري بسبب ارتفاع نسبة ما يشكله التضخم المستورد في العراق من معدل التضخم الذي بلغ كمعدل خلال المدة 2014-2018 أكثر من 50% .³

²تم احتساب صافي حساب الدخل في الحساب الجاري على اساس احصاءات البنك المركزي العراقي/ دائرة الاحصاء والابحاث/ قسم ميزان المدفوعات و أسعار الفائدة على الودائع من احصاءات البنك الدولي

³البنك المركزي العراقي <https://cbi.iq/static/uploads/up/file-158245052997641.pdf>

ر. **الاحتياطات الدولية:** يرتبط صافي وضع الحساب الجاري مع الاحتياطات الدولية بعلاقة متبادلة، إذ ان رصيد الحساب الجاري الموجب يغذي الاحتياطات الدولية وبالعكس فإن الرصيد السالب يتغذى من الاحتياطات الدولية، وهذا يوضح تناسب العلاقة بين المؤشرين حيث بلغ معامل الارتباط بينهم أكثر من 59% (بعد اختزال العجز في سنة 2009 و 2015 من الاحتياطات) ، أما علاقة الاحتياطات بالمتغيرات الكلية فتأتى من تأثيرها في عرض النقد كونها تعزز جانب الموجودات في القاعدة النقدية و ما يترتب على ذلك من آثار بالمتغيرات النقدية وانعكاساتها المالية وسعر الصرف .

3 . قياس أثر متغيرات اقتصادية مختارة على صافي الحساب الجاري للمدة (2019-2004)

عالج المبحث الاول توصيف العلاقات المتبادلة بين الدخل (الناتج المحلي الاجمالي) و الحساب الجاري حيث ان المتغيرات التي تتبادل التأثير على الحساب الجاري و التأثير فيه تشمل متغيرات الدخل و المتغيرات النقدية ، و خلصنا الى ان انعكاس الخصائص البنوية للاقتصاد العراقي انعكست في وضع الحساب الجاري من حيث نسبة ما تشكله التجارة في الناتج ، سنحاول في ما يلي قياس اثر المتغيرات الاقتصادية المختارة على صافي وضع الحساب الجاري باستخدام نموذج اردل AUTO REGRESSIVE DISTRIBUTED LAG MODEL الاحصائي، كون هذا البرنامج يقيس الأثر في الأجلين القصير و الطويل ، وهو ما يلائم موضوع البحث من حيث سريان العلاقات و استجابتها لما بعد الاجل القصير. و بعد تحقق متطلبات النموذج و اختباراته ظهرت لدينا النتائج الاتية :

جدول (1) مقدرات معاملات الاجل القصير والاجل الطويل لنموذج (ARDL)

العلاقة في الاجل القصير		
المتغيرات	Coefficient	Prob.(5%)
DPRICE	0.401624	0.0000
D(EXCHANGE)	0.873271	0.0000
D(EXCHANGE(-1))	0.662428	0.0009
D(EXCHANGE(-2))	0.659802	0.0010
D(EXCHANGE(-3))	0.557616	0.0005
D(INCOME)	1.057245	0.0000
D(INCOME(-1))	0.050626	0.8156
D(INCOME(-2))	0.088491	0.6591
D(INCOME(-3))	0.308319	0.0144
D(RATE)	1.605971	0.0000
D(RATE(-1))	0.487576	0.0048
D(RATE(-2))	0.462063	0.0063
D(RATE(-3))	0.332387	0.0065
D(RESERVE)	0.297025	0.0338
D(RESERVE(-1))	0.247290	0.1354
D(RESERVE(-2))	0.197556	0.1888
CointEq(-1)*	-0.426609	0.0000
R-squared	0.986804	
Adjusted R-squared	0.981894	
Durbin-Watson stat	1.698760	
العلاقة في الاجل الطويل		
المتغيرات	Coefficient	Prob.(5%)
PRICE	0.502690	0.0000
EXCHANGE	-0.627356	0.0000
INCOME	0.083116	0.5861
RATE	0.657485	0.0000
RESERVE	-0.159789	0.1120
C	0.195412	0.4394

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 10

1- الاسعار المحلية (PRICE): أن علاقة الاسعار المحلية بوضع الحساب الجاري هي علاقة طردية في المدى القصير ومعنوية عند مستوى (5%)، ويدل ذلك على ان زيادة الاسعار المحلية بمقدار وحدة واحدة فأن هذه الزيادة سيقابلها زيادة في صافي الحساب الجاري بمقدار (0.401624)، اما في الاجل الطويل فأن العلاقة بين الاسعار المحلية و صافي الحساب الجاري هي علاقة طردية ومعنوية عند مستوى (5%)، اي عند زيادة الاسعار المحلية بمقدار وحدة واحدة فيؤدي الى زيادة صافي الحساب الجاري بمقدار (0.502690). تم الاحتساب بالاعتماد على بيانات البنك المركزي العراقي/الاحصاءات السنوية

وقدر تعلق الامر بالنظرية الاقتصادية تدلل النتيجة بان الاثر العكسي بين مستوى الاسعار المحلية و صافي الحساب الجاري لم يؤيده النموذج لا في الاجل القصير ولا في الاجل الطويل . اذ من المفترض ان ارتفاع الاسعار المحلية يؤدي الى تقليل الطلب على الصادرات في الاجل الطويل و هذا لم يتحقق في حالة الاقتصاد العراقي كون ان صادرات البلد تنحصر بنسبة غالبية في سلعة النفط و الطلب عليها يتسم بضعف مرونة الطلب السعرية كما ان اسعار النفط تتحدد بمعزل عن ظروف الاقتصاد المحلي فضلا عن ان جزء من ارتفاع الاسعار يعود الى التضخم المستورد بسبب ارتفاع نسبة السلع الداخلة في المتاجرة من اجمالي السلع . أما من جانب الاستيرادات فان السياق النظري يقضي بان ترتفع الاستيرادات بسبب الفرق النسبي بين الاسعار المحلية و الخارجية، الامر الذي يؤثر سلبا في الحساب الجاري. الا انه حتى لو تحقق انخفاض في الاستيرادات فان صافي الاثر يعتمد على الفرق بين ماتشكله كل من الصادرات و الاستيرادات في الميزان التجاري، حيث لاحظنا في مكان سابق غلبة الصادرات في تحديد نسبة الانكشاف .

2. الدخل القومي (INCOME): أن علاقة الدخل القومي بوضع الحساب الجاري على المدى القصير هي علاقة طردية ومعنوية عند المستوى (5%)، ويدل ذلك على ان زيادة الدخل بمقدار وحدة واحدة سيحدث فائض في وضع الحساب الجاري بمقدار (1.057245)، اما في الاجل الطويل فأن العلاقة بين المتغيرين الدخل والحساب الجاري هي علاقة طردية وغير معنوية عند مستوى (5%)، فعند زيادة الدخل القومي بمقدار وحدة واحدة تحت فائض في الحساب الجاري بمقدار (0.083116) (تم الاحتساب بالاعتماد على بيانات البنك المركزي العراقي/الاحصاءات السنوية).

تخالف هذه النتيجة ما تفترضه النظرية من أن زيادة الدخل تؤدي الى تدهور الحساب الجاري و يتضح عدم الاتساق أكثر عندما نلاحظ ان هذه العلاقة الطردية سادت في الأجلين القصير و الطويل بمعنى أنه ليس هناك اتجاه للتكيف في الأجل الطويل في الحساب الحاري نتيجة لتغير الدخل. تعزى هذه النتيجة الى الاهمية النسبية العالية التي تشكلها الصادرات في تكوين الناتج (الدخل) في الاقتصاد العراقي الربيعي حيث تشكل الاستيرادات 25% منه كمعدل للمدة في حين تشكل الصادرات 40%، واذا استمر هذا الاتجاه الربيعي غالبا في الاقتصاد فلا يرجح ان يتأثر وضع الحساب الجاري بتغيرات الدخل.

3. سعر الصرف (EXCHANG): أظهر النموذج ان علاقة سعر الصرف بالحساب الجاري هي علاقة طردية في الاجل القصير ومعنوية عند مستوى (5%)، ويدل هذا على ان زيادة سعر الصرف بمقدار وحدة واحدة تؤدي الى فائض في الحساب الجاري بمقدار (0.873271)، اما في الاجل الطويل فأن العلاقة بين المتغيرين سعر الصرف والحساب الجاري هي علاقة عكسية وغير معنوية عند مستوى (5%)، اي عند زيادة سعر الصرف بمقدار وحدة واحدة سيؤدي الى عجز بالحساب الجاري بمقدار (0.627356). تم الاحتساب بالاعتماد على بيانات البنك المركزي العراقي/الاحصاءات السنوية

لكي نحلل هذه النتيجة نشير أولا الى ان نظام سعر الصرف المتبع في العراق هو نظام سعر الصرف الثابت بتغيرات طفيفة على جانبي سعر التعادل و ان هذه التغيرات بلغت كمعدل خلال مدة الدراسة (2004-2019) في حدود -1.2% (تحسن قيمة الدينار مقابل الدولار) وبالتالي فان ما تفترضه النظرية من أثر يكون من عبر العوامل الاخرى أي الدخل وعرض النقد وسعر الفائدة و ليس بتأثير مباشر لسعر الصرف الا بقدر دلالة التغيرات الطفيفة على جانبي السعر وهي التي عني النموذج بتحديد أثرها. وفي هذا السياق لم تتفق النتيجة في الاجل القصير مع النظرية كون ان ارتفاع سعر الصرف الاجنبي لم يؤد الى تخفيض صافي الميزان

ويعزى هذا في جانب منه الى ان السلعة الرئيسية المصدرة وهي النفط تسعر بالدولار لذا افان ارتفاع سعر صرف الدينار يؤدي الى زيادة القيمة الدولارية للصادرات النفطية معبر عنها بالعملة العراقية، هذا بالإضافة الى محدودية هذه التغيرات. أما علاقة الأجل الطويل فقد أظهرت تكيفا لتغيرات سعر الصرف علما ان مدة الدراسة لم تشمل السنة التي حدث فيها رفع لسعر الصرف الاجنبي التي تعد التغير الواضح المهم في سعر الصرف مقارنة بمدة الدراسة .

4. سعر الفائدة (RATE): ان علاقة سعر الفائدة بوضع الحساب الجاري هي علاقة طردية في الاجل القصير ومعنوية عند المستوى (5%)، ويدل هذا على ان زيادة سعر الفائدة بمقدار وحدة واحدة تؤدي الى فائض بالحساب الجاري بمقدار (1.605971)، اما في الاجل الطويل فان العلاقة بين المتغيرين سعر الفائدة والحساب الجاري هي علاقة طردية وغير معنوية عند المستوى (5%)، اي ان زيادة سعر الفائدة بمقدار وحدة واحدة تؤدي الى فائض في الحساب الجاري بمقدار (0.657485) . تم الاحتساب بالاعتماد على احصاءات البنك المركزي العراقي/الاحصاءات السنوية.

تأتي هذه النتيجة متسقة مع ما تفيد به النظرية اذ يؤدي ارتفاع سعر الفائدة الى زيادة حسابي الدخل و الاستثمار في الحساب الجاري و تشجيع دخول رؤوس الاموال الوافدة من الخارج على الاستثمار المصرفي في الداخل في الاصول المالية المقومة بالعملة الوطنية. وهنا يبرز دور الادارة النقدية في استغلال الاستجابة المرنة لسعر الفائدة (اكبر من واحد) في التأثير على صافي الحساب الجاري من خلال جذب الاموال من الخارج .

5. الاحتياطات الدولية (Reserve): ان علاقة الاحتياطات بصافي الحساب الجاري هي علاقة طردية و معنوية عند مستوى معنوية (5%)، ويدل ذلك على ان زيادة الاحتياطات الاجنبية بمقدار وحدة واحدة تؤدي الى فائض بالحساب الجاري بمقدار (0.297025)، اما في الاجل الطويل فان العلاقة بين المتغيرين هي علاقة عكسية وغير معنوية عند مستوى معنوية (5%)، وهذا يعني ان زيادة الاحتياطات بمقدار وحدة واحدة تؤدي الى عجز بالحساب الجاري بمقدار (-0.15978) (تم الاحتساب بالاعتماد على احصاءات صندوق النقد العربي/التقرير الاقتصادي العربي الموحد).

قدر تعلق الأمر بالنظرية، فإن تأثير الاحتياطات على وضع الميزان يظهر بشكل غير مباشر من خلال زيادة عرض النقد في حالة الفائض (و العكس في حالة العجز) أي ما تتركه من آثار عبر زيادة عرض النقد و ما يتركه الاخير من أثر على الاسعار وسعر الفائدة، ولذلك تبدو النتيجة التي توصل لها النموذج غير متسقة في الاجل القصير، وحيث ان النموذج كان قد رفض احصائيا أثر عرض النقد على صافي وضع الميزان، فيتعذر قبول دلالة العلاقات المبينة اقتصاديا.

الاستنتاجات و التوصيات

1. ان تعقب مسار العلاقة بين وضع الحساب الجاري والمتغيرات الاقتصادية الكلية يساعد في الخروج باستنتاج عام حول مدى مرونة استجابة الحساب لحركة المتغيرات المختارة و بالعكس أي مرونة استجابة المتغيرات المختارة لوضع الحساب الجاري ، الأمر الذي سيتيح تقدير مرونة الاقتصاد المحلي ازاء علاقات التبادل الداخلي/الخارجي ، و ان توضيح وضح علاقة التأثير تتطلب أخذ هذه المتغيرات مجتمعة بالنظر لتشابك العلاقات بينها . و هذا التحليل يفضي بالنتيجة الى تكوين تصور عن مستوى التنمية الاقتصادية ، ذلك ان الاقتصاد الناضج تنمويا" هو الاقتصاد الذي تظهر فيه استجابة عالية بين متغيراته المحلية و وضع ميزان المدفوعات ، على عكس الاقتصاد الأقل نضجا في مسار التنمية الذي تظهر فيه استجابة ضعيفة بين أوضاع التبادل الداخلي / الخارجي
2. تحققت لدينا صحة الفرضية حيث ان الخصائص البنوية تنعكس على استجابة الحساب الجاري لحركة المتغيرات المختارة باتجاهات لم تتفق في الغالب مع النظرية الاقتصادية و ان دلالتها في التحليل تعتمد على الربط مع الخصائص البنوية للاقتصاد العراقي كونه اقتصاد ريعي تشكل الصادرات النفطية فيه النسبة الغالبة في التأثير على حركة المتغيرات الاقتصادية و الحساب الجاري و قد اظهر التحليل القياسي ان (سعر الفائدة) هو المتغير الاكثر اتساقا في العلاقة مع وضع الحساب الجاري بالمقارنة مع منطق النظرية من حيث الأثر.

وعلى أساس ما تقدم يوصي البحث بالآتي :

1. إعادة النظر في استراتيجية التنمية ككل ، من خلال رؤية شمولية تربط بين الانفاق الاستثماري و السياسة التجارية والسياسة الصناعية و سياسة الصرف و سعر الفائدة بحيث يتم اختيار الاستراتيجية الأكثر ملائمة في ضوء هدف مركزي يتمثل في تحسين البنية الاقتصادية و معالجة مظاهرها المنعكسة في اتجاه و هيكل الحساب الجاري.
2. ضرورة توجه الادارة الاقتصادية نحو توظيف الايرادات النفطية لزيادة معدلات النمو الاقتصادي واعادة هيكلة الاقتصاد العراقي لصالح قطاعات الانتاج الاخرى ، فضلا عن تمويل واعادة تاهيل مشاريع البنى التحتية اللازمة لقطاعي التصدير و اصناعات احلال الوارد للوصول الى علاقات تبادلية منتجة في تبادل التأثير بين الوضع الداخلي و الخارجي للاقتصاد.

المصادر :

1. الدليمي، سعد عبد الكريم حماد فرحان، ميزان المدفوعات العراقي 1990-2009 دراسة تحليلية في اسباب الاختلال وطرق المعالجة، رسالة ماجستير، جامعة الانبار، كلية الادارة والاقتصاد، 2011.
2. العبيدي، احمد هادي سلمان، اثر مرونة الطلب الاستيرادي في ميزان المدفوعات لبلدان عربية مختارة رسالة ماجستير، العراق، بغداد، الجامعة المستنصرية، 2004.
3. الكمر، عبدالقادر نايف تايه، قياس وتحليل اثر المتغيرات النقدية على ميزان الدفعوات العراقي للمدة 2005-2015، اطروحة دكتوراه، جامعة النهدين، كلية العلوم السياسية، 2017.
4. امين، هجير عدنان زكي، الاقتصاد الدولي، الطبعة الاولى، دار الفكر دمشق، سوريا، 2008.
5. حشيش، عادل، شهاب، مجدي محمود، العلاقات الاقتصادية الدولية، الطبعة الاولى، دار الجامعة الجديدة، مصر، الازرطة، 2005.
6. علي عبد الرضا حمودي العميد ، المداخل الحديثة في تصحيح اختلال ميزان المدفوعات ، المديرية العامة للاحصاء والابحاث _ البنك المركزي العراقي ، العراق ، بغداد
7. لخضر، عقبي، أثر متغيرات الاقتصاد الكلي على ميزان المدفوعات دراسة حالة الجزائر 1990-2013، اطروحة دكتوراه، جامعة وهران2، كلية العلوم الاقتصادية، 2016-2017.
8. معروف، هوشيار، تحليل الاقتصاد الدولي، الطبعة الاولى، دار جرير للنشر والطباعة، عمان -الاردن، 2006.
9. منصور، محمد ابراهيم، عطية، علي مسعود، الاقتصاد الدولي مدخل السياسات، الطبعة الاولى، دار المريخ للنشر، المملكة العربية السعودية، الرياض، 2010.
10. مجيد، ناهدة عزيز، المدخل النقدي في تصحيح الاختلال في ميزان المدفوعات ودوره في سياسات الاصلاح والتنشيت الهيكلي، اطروحة دكتوراه، العراق-بغداد، الجامعة المستنصرية، كلية الادارة والاقتصاد، 2009.

التقارير :

1. صندوق النقد الدولي، الاحتياطات الدولية والسيولة بالعملة الاجنبية، 2013

المواقع :

1. البنك المركزي العراقي / قسم ميزان المدفوعات / الاحصاءات السنوية <http://www.cbi.iq>
2. البنك الدولي ، بنك البيانات <http://Data.albankaldwali.org>
3. صندوق النقد العربي/التقرير الاقتصادي العربي الموحد. <http://www.amf.org.ae>